

تعديل السقوف المالية الواردة في بعض مواد قانون الشراء العام

إن مجلس الوزراء

بناء على الدستور لاسيما المادة ٦٢ منه،

بناء على القانون رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٩ وتعديلاته (الشراء العام في لبنان) لاسيما المواد ١١ - ٣٤ (٢) - ٣٧ (٣) - ٤٤ و ٤٧،

بناء على المرسوم رقم ١١٣٣٩ تاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٩ (تعديل السقوف المالية الواردة في بعض مواد قانون الشراء العام)،

بناء على توصية هيئة الشراء العام،

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: غُذِلَت السقوف المالية المحددة في مواد قانون الشراء العام في لبنان المذكورة أدناه بحيث تصبح كالتالي:

- المادة ١١ (وضع خطط الشراء): /١٠/ مليار ليرة لبنانية بدلاً من /٥/ مليارات ليرة لبنانية.
- المادة ٣٤ - فقرة ٢ (ضمان العرض): /٥/ مليارات ليرة لبنانية بدلاً من /٢,٥/ مليار ليرة لبنانية.
- المادة ٣٧ - فقرة ٣ (أ) (دفع قيمة العقد): /١٥/ مليار ليرة لبنانية بدلاً من /٥/ مليارات ليرة لبنانية.
- المادة ٤٤/ (شروط استخدام طلب عروض الأسعار): /١٥/ مليار ليرة لبنانية بدلاً من /٥/ مليارات ليرة لبنانية.
- المادة ٤٧/ (شروط التعاقد بالفاتورة): /١,٥/ مليار ليرة لبنانية بدلاً من /٥٠٠/ مليون ليرة لبنانية.

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بيروت، في ٢٠٢٤/١٠/٣

صدر عن مجلس الوزراء

الإمضاء محمد نجيب ميقاتي

رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء محمد نجيب ميقاتي

رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء محمد نجيب ميقاتي

وزير المالية
الإمضاء يوسف خليل

